

# الشرق العربي

«الجريدة الرسمية لأمانة شرق الاردن»

١٥ حزيران سنة ١٩٢٨

عمان يوم الجمعة في ٢٧ ذو الحجة سنة ١٣٤٦ هـ

## الفقه

القوانين والانظمة :

مشروع قانون المحامين

مشروع قانون الاجازات

مشروع القانون المعدل لقانون التعدين

مشروع قانون بيع المسكرات

بلاغات رسمية :

قانون تحرير الاراضي

المخابرات الهاتفية

الاوراق النقدية

الجريدة الرسمية

الجراد

موظفو دائرة المساحة

ترخيص جماعي مهنة الطبابة

قانون الحراس

شؤون البلديات

قرارات امال ، اعلانات ، الجداول الاسبوعية للأمراض الوبائية في امانة شرق الاردن

## اصلاح خطأ تطبيقي

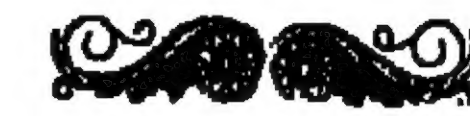
قد جاء سهواً في المادة الثانية من قانون تعديل اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٨ المنشور في

العدد ١٩٢ من الجريدة الرسمية مايلي =

« يستعاض عن المادة الرابعة من قانون اصول المحاكمات الجزائية النسخ » الصواب هو ان تقرأ

هذه الفقرة كما يلي =

يستعاض عن المادة الرابعة من قانون تعديل اصول المحاكمات الجزائية «





## مشروع قانون المحامين

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي لشرق الاردن بذاع ادناه مشروع قانون المحامين الذي تنتظر الحكومة في امرا ابرامه بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

## قانون المحامين لسنة ١٩٢٨

- ١ - يسمى هذا القانون قانون المحامين لسنة ١٩٢٨ .
- ٢ - تشتمل مهنة المحاماة على :
  - ( أ ) القيام بالوكالة عن شخص آخر لقاء اجر بالاجراءات القانونية لدى احدى المحاكم النظامية او الشرعية او الحضور امام اية لجنة او هيئة اخرى تماثلها .
  - ( ب ) كتابة اية وثيقة يراد تقديمها الى محكمة او دائرة تسجيل او ديوان آخر او تنظيمها لقاء اجرة او كتابة اية وثيقة اخرى قضائية او تنظيمها
  - ( ج ) اعطاء الرأي للوكلاء في امور قضائية .
- ٣ - لا يحق لاحد ان يعلن نفسه انه محام او انه يتعاطى هذه المهنة في شرق الاردن ما لم يكن حاملاً لاجازة اعطيت له من قبل ناظر الدعاية وفاقاً لاحكام هذا القانون .
- ٤ - ( ١ ) الدعاوي التي تقام لدى المحاكم النظامية او الشرعية وتكون الحكومة احد المتداعين فيها يجوز ان يمثلها ويدافع عنها كل من الاشخاص المذكورين ادناه
  - ( أ ) مدعي الاستئناف العام
  - ( ب ) المدعي العام لمحكمة بدائية
  - ( ج ) رئيس الدائرة التي لها تعلق بالدعوى
  - ( د ) اي موظف آخر من الدائرة التي لها تعلق بالدعوى
- ( ٢ ) لا يطالب الى هؤلاء الاشخاص المذكورين بالفقرة الآتية الذكر ان يبرزوا

وكالة تخولهم النيابة عن الحكومة لدى المحاكم النظامية او الشرعية الا اذا كانت ذلك الشخص احد موظفي الدائرة (غير رئيسها) ففي هذه الحالة يجب ان يعطى ذلك الموظف وكالة خطية بذلك ممضاه من قبل رئيس دائرته . لا يصدق على هذه الوكالة طواعي ولا يستوفى عنها رسوم .

- ٥ - لا يحق لمن لا يحمل اجازة صحيحة لتعاطي مهنة المحاماة في شرق الاردن مع مراعاة احكام المادة السابعة ان يرفع بالوكالة عن شخص آخر امام اية محكمة او ان يقوم باية اجراءات قضائية اخرى في شرق الاردن على انه يجوز لاي كان ان يخاطب المحكمة باذنها كصديق بالوكالة عن فريق لا يمثل محام الا انه لا يكون له حق قانوني في اي حال من الاحوال بالمطالبة باجرة لقاء خدمته . لا يصرح لاحد ان يتوكل بموجب هذه المادة كصديق للمتداعين اذا تراءى المحكمة انه اعتاد ممارسة هذا العمل .
- ٦ - ( ١ ) تولى لجنة قضائية من خمسة اشخاص على الاقل يمهدهم بوظيفة اسداء المشورة لناظر العدلية بشأن اعطاء الاجازات بتعاطي مهنة المحاماة وفحص طلبها .
- ( ٢ ) تشتمل اللجنة على موظفي الحكومة الذين يشغلون وظائف قضائية او عدلية وعلى محامين على الاقل
- ( ٣ ) تعين اللجنة من قبل ناظر العدلية ويشغل اعضاؤها وظائفهم خلال المدة التي يراها مناسبة .
- ٧ - ( ١ ) تعطي الاجازات بتعاطي مهنة المحاماة لدى المحاكم النظامية او المحاكم الشرعية او الديها معاً .
- ( ٢ ) يترتب على طالب الاجازة لتعاطي مهنة المحاماة لدى المحاكم النظامية ان يقدم اللجنة مع مراعاة ما سيذكر بعد :
  - ( أ ) انه بلغ الخامسة والعشرين من عمره .
  - ( ب ) انه حسن الاخلاق
  - ( ج ) انه مقتدر بعلوماته القانونية بالدرجة الكافية لان يتعاطى مهنة المحاماة في شرق الاردن
  - ( ٣ ) على طالب الاجازة بتعاطي مهنة المحاماة لدى المحاكم الشرعية ان يقدم اللجنة القضائية



بأنه مقتدر بمعلوماته الشرعية بالدرجة الكافية لأن يتعاطى هذه المهنة لدى المحاكم الشرعية وأنه حسن الاخلاق .

( ٤ ) يجوز لناظر العدلية ان يعين بنظام يصدره من وقت لآخر :

( أ ) المواضيع التي يفحص الطالبون فيها من قبل اللجنة القضائية

( ب ) الشهادات التي يجوز ان تعتبرها اللجنة القضائية بأنها تستثني الطالب من الفحص كلياً او جزئياً

( ج ) الرسوم التي يجب استيفاءها من الطالبين

٨ - على اللجنة القضائية حالما تمنع بأن الطالب اهل للحصول على الاجازة يتمتع هذا القانون ان ترفع تقريراً بذلك الى ناظر العدلية فاذا وافق عليه بعد تدقيقه يصدر اجازة للطالب الذي يصبح تابعا لاحكام هذا القانون وللانظمة التي توضع بموجبه .

٩ - لا تعطى اجازة بالمحاماة لاي شخص غير مقيم في شرق الاردن ولا يحق لمن كان غير مقيم في شرق الاردن ان يتعاطى مهنة المحاماة فيها .

١٠ - على كل من يتال اجازة بتعاطى مهنة المحاماة بموجب هذا القانون ان يدفع الرسوم المبينة في الجدول المرفق به .

١١ - يحفظ سجل باسماء المحامين في نظارة العدلية . و يتضمن السجل قوائم مفصلة باسماء الأشخاص المرخص لهم بتعاطى مهنة المحاماة لدى المحاكم النظامية والشرعية .

١٢ - ( ١ ) على كل من يحمل اجازة بتعاطى مهنة المحاماة ان يدفع الرسم السنوي المعين مقداره في الجدول المرفق بهذا القانون عن كل سنة تلي السنة التي نال فيها الاجازة .

( ٢ ) يدفع الرسم خلال شهر كانون الثاني . وكل محام يتعاطى هذه المهنة دون ان يدفع الرسم السنوي يعرض نفسه لعقوبة لا تزيد على خمسين ليرة فلسطينية .

( ٣ ) اذا اقع محام ما ناظر العدلية بأنه لم يتعاطى مهنة المحاماة خلال اية سنة بكاملها فلا يعتبر الرسم متحققا عليه عن تلك السنة .

( ٤ ) تعتبر السنة المقصودة في هذه المادة ابتداء من اليوم الاول من شهر كانون الثاني ( على الحساب الفريغوري )

١٣ - لا تعطى اجازة بتعاطى مهنة المحاماة في شرق الاردن الا بمقتضى احكام هذا القانون المذكورة على الله

٥ « أ » يجوز لناظر العدلية ان يأمر بعد توصية اللجنة القضائية باعطاء اجازة بتعاطى مهنة المحاماة لاي شخص اشغل وظيفة قضائية في احدى محاكم شرق الاردن النظامية

مدة لا تقل عن سنتين اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٢١ وذلك بعد دفع الرسوم .

« ب » يجوز لناظر العدلية ان يغير من وقت لآخر بموجب نظام ينشر في الجريدة الرسمية شروط القبول لتعاطى مهنة المحاماة لدى المحاكم المعنية في هذا القانون دون ان يخل ذلك باي حق مكتسب بموجبه .

١٤ - لا يحق لاي محام ان يعلن عن نفسه بأنه يتعاطى مهنة المحاماة سواء اكان ذلك في الصحف ام باي وسيلة اخرى غير انه يحق له ان يعلن خارج مكتبه اعلانياً بين فيه اسمه ومهنته واهليته القانونية على انه لا يعتبر الاعلان الذي ينشر عن تغيير عنوان او تأليف شركة او حلها اعلانياً بالمعنى الذي تتضمنه هذه المادة .

١٥ - ( ١ ) كل محام نسب اليه بتقريز من احد رؤساء المحاكم او القضاة او قضاة الصلح او المدعين العامين منلوك مشين او مخادعة او مالا يائق بمهنته عليه عند اعلانه بذلك خطياً ان يحضر خلال مدة مناسبة امام المجلس التأديبي الذي يجب عليه ان يتحقق الشكوى ويسمع الايضاحات التي يقدمها المحامي .

( ٢ ) يجوز للمجلس التأديبي ان يذمر المحامي او يوجبه او يوقفه عن تعاطى مهنة المحاماة مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . و يقدم التقرير عن الجلسة وقرار المجلس من قبل رئيس المجلس التأديبي الى ناظر العدلية الذي يجوز له ان يأمر بالقاء اجراءات المجلس او بتغيير القرار اذا كان هنالك قرار وعلى المجلس اذا رأي وجوب الحكم بعقوبة اشد من ذلك ان يقدم تقريراً بذلك الى ناظر العدلية الذي يجوز له بناء على هذا التقرير وعلى تحقيقات اخرى ينسب اجراءها ان يوقف المحامي عن العمل المدة التي يراها مناسبة او ان يأمر بحذف اسمه من سجل المحامين .

( ٣ ) اذا حكم على محام من قبل محكمة جزائية بالحبس او بعقوبة اشد من ذلك فيجوز لناظر العدلية بعد اجراء ما يراه مناسباً من التحقيق في ظروف الدعوى ان يوقف المحامي عن العمل او ان يأمر بحذف اسمه من السجل .

١٦ - ( ١ ) تولى المجلس التأديبية من قبل ناظر العدلية وتكون تحت مراقبته . و تألف كل مجلس تأديبي من رئيس وعضوين



يكون الرئيس اخذ اعضاء محكمة الاستئناف او رئيس محكمة بدائية . ويكون  
 اخذ الاعضاء بغير محكمة بدائية او قاضي صلح والمهوى الآخر محامياً .  
 (٢) في حالة وقوع شكوى بشأن سلوك محكم ما في مسائل ضمن صلاحية المحاكم الشرعية  
 فيكون احد الاعضاء قاضي محكمة شرعية .  
 (٣) يدون مأمور النسخ كل قرار يصدره المجلس التأسيسي او ناظر العدلية بحق المحامي .  
 ١٧ - يستوفي من المحامي رسم قدره (٢٠٠ مل) عند ما يبرز الوكالة امام محكمة نظامية او شرعية  
 ليرافع بمقتضاها . وتستوفي هذه الرسوم عن كل دعوى ترفع على احد الكائن لدى المحامي  
 وكالة عمومية ام خصوصية لادانته لانه لا يستوفي رسم من اي محام يرفع بالنيابة عن حكومة  
 شرق الاردن .  
 ١٨ - (١) كل من يعمل بانه محام او تعامل على مهنة المحاماة في شرق الاردن دون ان يكون مجازاً  
 بذلك وفاداً لاحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ليرة فلسطينية .  
 (٢) لا يحق ان لا يحمل اجازة تعامل على مهنة المحاماة في شرق الاردن ، ان يرفع قضية امام  
 أية محكمة بداية اجور او مكافاة عن عمل او خدمة فضلا لشخص ملكه جزءاً من  
 اعمال مهنة المحاماة المعينة في المادة التالية من هذا القانون .  
 ١٩ - كل من كان حاملاً اجازة تعامل على مهنة المحاماة في شرق الاردن يتارفع العمل بهذا القانون  
 يعتبر من ذلك الحين حاملاً اجازة بموجب احكام هذا القانون وتسري احكامه عليه كما لو انه  
 اعطي الاجازة بموجبها على انه لا يحق لمن اعطي اجازة مؤقتة ان يعطي عند انتهائها  
 اجازة بموجب هذا القانون والمليون دليماً جازاً تقتنع به اللجنة القضائية .  
 ٢٠ - (١) يجوز لناظر العدلية ان يضع انظمة ويصدر اوامر بشأن احاديث الاقوال التالية بمقتضى  
 هذا القانون على ان يكون عريضة ملزمة .  
 (أ) النموذج والاصول المتعلق بطلب الاجازات ومواعيد الترخيص وكيفية المواضيع  
 التي يتناولها البعض .  
 (ب) المسكوك والكيفية التي يحتفظ بها سجل المحامين .  
 (ج) نماذج الاجازات ودفع الرسوم عنها .  
 (د) التعليمات للاختصاصات .  
 (هـ) اي امر آخر يتطلب وضع نظام بمقتضى هذا القانون مما لم ينص عليه .

(٢) على انه يجوز لناظر العدلية ان يتولى اللجنة القضائية مباشرة ما لم ينص الصلاحية فيما  
 يتعلق بالمهوى .  
 ٢١ - (١) يستمر العمل في شرق الاردن باحكام الفصول الثاني والثالث من الانظمة العشائية بشأن  
 المحامين الموضح في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٢ بقدر ما هي غير مخالفة لاحكام هذا القانون .  
 (٢) يلغى قانون المحامين المنبئور في العدد ١٢٩٦ من الجريدة الرسمية الموضح في ١  
 حزيران سنة ١٩٢٦ والانظمة في اصول المحاكم بشأن قبول الحكومة لدى المحاكم النظامية  
 المنبئور في العدد ١٥٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٥ ايار ١٩٢٧ .

الجدول  
 - الرسوم -

|     |   |       |
|-----|---|-------|
| ١ - | عند اعطاء الاجازة تعامل المحاكم لدى المحاكم النظامية            | ٥٠٠٠  |
| ٢ - | عند اعطاء الاجازة تعامل المحاكم لدى المحاكم الشرعية             | ٢٠٥٠٠ |
| ٣ - | الرسم السنوي الذي يستوفي من حامل الاجازة تعامل المحاكم النظامية | ٢٠٠٠  |
| ٤ - | الرسم السنوي الذي يستوفي من حامل الاجازة تعامل المحاكم الشرعية  | ١٠٠٠  |

الانظمة بمقتضى قانون المحامين لسنة ١٩٢٨ \*

- ١ - يمنون طلب الحصول على اجازة تعامل المحاكم الى ناظر العدلية .
- ٢ - لا يعتبر الشخص كفواً لتعامل مهنة المحاماة في المحاكم النظامية في شرق الاردن ما لم  
 يكن قد اجتاز الامتحان في قوانين شرق الاردن واصول محاكمها بصورة ترضى بها  
 اللجنة القضائية .
- ٣ - لا يعتبر الشخص كفواً لتعامل المحاكم في المحاكم الشرعية ما لم يكن قد اجتاز الامتحان  
 في الاحكام الشرعية بصورة ترضى بها اللجنة القضائية .
- ٤ - يستوفي رسم قدره ليرة فلسطينية واحدة من طالب الامتحان في قوانين شرق الاردن

لجنة احكام المحاكم



- وأصول محاكمها ومثل ذلك أيضاً من طالب الامتحان في القوانين الشرعية .
- ٥ - يجب ان توقع شهادات حسن الاخلاق بموجب المادة السابعة من قانون المحامين لسنة ١٩٣٨ من شخص ذي وجهة ومركز قد عرف الطالب مدة لا تقل عن ١٢ شهراً على ان لا يكون ذا قرابة له .
- ٦ - يجب ان تدفع رسوم تعاطي المحاماة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة . تدرج اسماء المحامين الذين دفعوا رسوم تعاطي المحاماة في الجريدة الرسمية خلال شهر شباط ولا تقبل رسوم تعاطي المحاماة بعد اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني مالم يدفع ٥٠٠ مل علاوة عن الرسم ينفق منها على نشر الاسماء الاخرى في الجريدة الرسمية .

### مشروع قانون الاجازات

ينشر فيما يلي مشروع « قانون الاجازات » في امانة شرق الاردن ومستنظر الحكومة في امر ابرامة بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية :

## قانون الاجازات

في

« امانة شرق الاردن »

« الفصل الاول »

« تعريف الاجازة وتحديداتها »

المادة

- ١ - الاجازة هي المدة التي يسمح للموظف ان يترك عمله الرسمي فيها .
- ٢ - الاجازة منحة لاحق . ولذلك لا يمنحها الموظف مالم تسمح ظروف وظيفته بذلك وما لم يشهد رئيسه ان تقيبه من المصلحة لا يرقل سير الاعمال والمهام المطلوبة منه .
- ٣ - الاجازة ثلاثة انواع : سنوية . ودراضية . ومرضية .

المادة

- ٤ - يمنح موظف الصنف الاول اجازة سنوية ثلاثين يوماً عن كل سنة .
- ٥ - يمنح موظف الصنف الثاني اجازة سنوية واحدًا وعشرين يوماً عن كل سنة .
- ٦ - يمنح الموظفون غير المصنفين اجازة سنوية واحدًا في السنة .
- ٧ - يتقاضى الموظف راتبه تاماً عند ما يمنح هذه الاجازة .
- ٨ - يستعمل الموظف اجازته السنوية دفعة واحدة ولكنه يستطيع ايضاً ان يستعملها في مدد متعددة على ان يوافق رئيس مصلحته على ذلك وعلى ان تكون ظروف وظيفته ملائمة لهذا التقسيم وتقدير هذه الظروف حائد لرئيس المصلحة .
- ٩ - يكفي بموافقة رئيس المصلحة على الاجازة التي تمنح لموظف الصنف الثاني والموظفين غير المصنفين . اما موظفو الصنف الاول فيجازون بموافقة رئيس النظار .
- ١٠ - اذا اراد الموظف ان يقضي اجازته في بلاد غير البلاد المجاورة لشرق الاردن فيجوز منحه مدة اخرى على ان لا تزيد على نصف مدة الاجازة السنوية التي يستحقها وتفي ( البلاد المجاورة ) لشرق الاردن : فلسطين . سوريا والعراق . نجد والحجاز ومصر .
- ١١ - لا يجوز جمع الاجازات السنوية والاستفادة منها لأكثر من سنتين .

« الفصل الثالث »

« الاجازة الدراسية »

- ١٢ - اذا طلب موظف ما ان يمنح اجازة استثنائية بقصد الدرس والتدريس في المجلس التنفيذي ان يمنحه ايها ضمن المدة والشروط التي يراها مناسبة .

« الفصل الثالث »

« الاجازة المرضية »

- ١٣ - الاجازة المرضية هي الاجازة التي يمنحها الموظف في حالة المرض .

« الفصل الثاني »

« الاجازة السنوية »

هكذا جاء في الأصل



- ١٤ - اذا تقدم طلب من موظف ما لرئيس دائرته مرفوقاً بتقرير طبي من طبيب الحكومة مبيناً فيه ضرورة منح الاجازة المرضية لمدة لا تتجاوز الاسبوع الواحد بمنحها . اما اذا كانت المدة المراد منحها تتراوح بين الاسبوع والشهر الواحد فتحال اماماً الى لجنة الاواء الطبية لاعطاء قرارها بهذا الشأن .
- ١٥ - اذا لم يبل المريض من مرضه في بحر شهر من تاريخ وقوعه في ذلك المرض يمكن تمديد اجازته للمدة التي ترشيها اللجنة الطبية المركزية . واذا كانت المدة التي يحتاج اليها الموظف المريض تتراوح بين الشهر الواحد والستة شهور فيشترط ان تجتمع اللجنة الطبية المركزية في مثل هذه الحالة برئاسة مدير الصحة .
- ١٦ - على اللجان الطبية ان تعين في تقريرها المدة التي تعتقد انها تكون كافية لشفاء المريض من مرضه .
- ١٧ - يتقاضى الموظف المجاز بسبب المرض مرتبه كامله الا عن الثلاثة اشهر الاول ونصفه عن المدة التي يقضيها في المرض بعد ذلك حتى الستة شهور . يعتبر بدمسدة الاجازة من التاريخ الذي يترك الموظف وظيفته فيه .
- ١٨ - اذا لم يبل الموظف المريض من مرضه بعد انتهاء الستة شهور يعاين مرة اخرى من قبل لجنة طبية مركزية برئاسة مدير الصحة . فاذا وجدت اللجنة المشار اليها ان مرضه غير قابل للشفاء يستغنى عنه بالطريقة المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا القانون . واذا وجدت ان مرضه قابل للشفاء فيجوز بموافقة رئيس مصلحته منحه اجازة مرضية اخرى على ان لا تتجاوز هذه الاجازة الاضافية الستة شهور وان يدفع له خلالها نصف مرتبه .
- ١٩ - اذا كان الموظف المريض من موظفي الصنف الثاني فلرئيس النظر استناداً الى تقرير اللجنة الطبية المذكورة في المادة (١٨) والى قرار لجنة انتخاب الموظفين الدائمة ان يقرر الاستثناء عن خدمات ذلك الموظف واما اذا كانت من موظفي الصنف الاول فللمجلس التنفيذي استناداً الى تقرير اللجنة الطبية المبحوث عنها ان يقرر الاستثناء عنه بموافقة سمو الامير المعظم .
- ٢٠ - يشترط في منح الموظف المريض اجازة مرضية سواء كان ذلك بكامل مرتبه او بجزء منه ان لا يكون مرضه ناشئاً عن اهمال منه مقصود او سلوك غير محمود .

- ٢١ - اذا تكررت الاجازات المرضية التي يأخذها موظف ما فعلى رئيس المصلحة ان يوجه نظر رئيس النظر الى ذلك .
- ٢٢ - اذا مرض الموظف عند انتهاء اجازته السنوية او اجازته المرضية وكان حبيثاً في بلاد خارجة عن امارة شرق الاردن عليه ان يحصل على تقرير طبي موقع عليه من قبل طبيين على ان يكون احدهما من اطباء الحكومة الرسميين . وعلى الموظف المريض ان يبرق في مثل هذه الحالة الى رئيس النظر وان يرسل في اول بريد التقرير الطبي الذي حصل عليه .
- ٢٣ - يجب ان لا تزيد الاجازة المرضية التي تمنح للموظفين غير المصنفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً على شهر . والا فيعطى اليه نصف راتب عن المدة الزائدة التي يراها رئيس مصلحته بشرط ان لا تزيد هذه المدة على الثلاثة اشهر .

الفصل الخامس

( مواد شتى )

- ٢٤ - جميع طلبات الاجازة والجواب عليها يجب ان يكون خطياً .
- ٢٥ - اذا اراد الموظف المجاز ان يتقاضى راتبه وهو في الاجازة فعليه ان يرسل الى نظارة المالية عند طلبه الراتب الذي يستحقه شهادة تدل على انه لا يزال في قيد الحياة على ان تكون هذه الشهادة ممضاة من لدن قاضي صلح او قاضي شرع او كاتب عدل او مدير مصرف او طبيب حكومة رسمي .
- ٢٦ - على الموظف المجاز ان يعلم رئيس دائرته عن اليوم الذي سيفادر فيه فبلا مقر وظيفته وعليه ايضاً ان يقوم بمثل هذا الاخبار عند رجوعه من الاجازة .
- ٢٧ - يجب ان يدرج الموظف في البيان الذي يقدمه وفقاً للفقرة الاولى من المادة (٢٦) اسم المكان الذي يريد ان يقضي فيه اجازته والعنوان الذي يمكن مراسلته بواسطته .
- ٢٨ - يجوز للموظف المجاز ان يلزم من شاء في قبض رواتبه التي يستحقها اثناء وجوده في الاجازة بكتاب خطي يصدق من رئيس المصلحة التي ينتمي اليها .
- وفي هذه الحالة ايضاً يجب مراعاة الشرط الوارد في المادة (٢٥) من هذا القانون .
- ٢٩ - عند منح احد الموظفين اجازة فلرئيس مصلحته ان يوكل من شاء من موظفي مصلحته

تمت اجازة العمل



في القيام بأعمال الموظف المجاز على ان يجبر رئيس النظار بذلك اذا كان الوكيل من موظفي الصنف الأول .

واذا كان المجاز رئيس مصلحة فلرئيس النظار الحق في تعيين الوكيل الذي يقوم مقامه أثناء اجازته

٣٠ - لا يحق لمعلمي المدارس والأساتذة الذين يعطون أعمالهم أثناء العطلة الدراسية ان يستفيدوا من الاجازة السنوية الوارد ذكرها في الفصل الثامن من هذا القانون ولكنهم يستفيدون من الاجازات المرضية والدراسية كما في الموظفين .

٣١ - لا شيء في هذا القانون يمنع رئيس المصلحة عن منح موظفي مصالحه اجازة عرضية في حالات استثنائية يعود تقديرها اليه

٣٢ - يحق لرئيس النظار ان يمنح الموظف الذي يريد السفر الى الحجاز بقصد أداء فريضة الحج اجازة من غير راتب بالمدة التي يراها مناسبة لهذا الغرض علاوة على الاجازة السنوية التي يستحقها ويتقاضى عنها راتباً .

٣٣ - كل مسألة لم ينص عليها في هذا القانون يجوز للجلسة التنفيذية ان يدرسها ويصدر قراراً خاصاً بها .

تسا ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٦ الموافق ٣ حزيران سنة ١٩٢٨

قاضي القضاة رئيس النظار

حسام الدين حسن خالد ابو المجدى

مدير المصارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة

اديب رضا توفيق طارق الفاروق ابراهيم

## مشروع القانون المعدل لقانون التعدين

لسنة ١٩٢٨

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي لشرق الاردن يباع ادناه مشروع القانون المعدل لقانون التعدين لسنة ١٩٢٨ الذي تنتظر الحكومة في امر ابرامه بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

## مشروع

القانون المعدل لقانون التعدين لسنة ١٩٢٨

### المادة

١ - يسمى هذا القانون القانون المعدل لقانون التعدين لسنة ١٩٢٨ . ان قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ المعروف فيما يلي بالقانون الرئيسي مع هذا القانون يسميان قانوني التعدين لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٨

٢ - تعدل الفقرة ( ط ) من الجزء الاول من المادة الثانية من القانون الرئيسي بابدال عبارة السادة الاولى من نظام المقالع العثماني الموضح في ١٠ صفر ١٣١٩ و ١٥ مايس ١٣١٧ الواردة فيها بعبارة « الفقرة (ب) من المادة ٩٨ من هذا القانون » .

٣ - تضاف الفقرة التالية الى المادة الثالثة :  
« ليس في هذا القانون ما يقلل من حقوق رئيس الحكومة بشأن المعادن المتحللة الذائبة واليتايع المعدنية » .

٤ - تعدل الفقرة (٣) من المادة ١٣ من القانون الرئيسي وذلك باستبدال عبارة ( اي امر او شيء يعتبر ملك الحكومة ) الواردة فيها بعبارة ( اي نسخ او امر او شيء يحق للحكومة استرداده ) .

٥ - تقرأ المادة (٨٥) كما يلي :  
( اذا عجز شخص ماعن العمل بنصوص الفقرة (١) من المادة (٥٤) تصدر حكومة شرق الاردن اي مال لم ينقل ضمن المدة المعبنة ولنقله على نفقة صاحب الحق المفقود او صاحب عقد الايجار المسلم او المضبوط . وكل من عجز عن العمل بنصوص الفقرة (٢) من المادة



❖ الفصل الثاني عشر - المقام ❖

( أ ) تعني لفظة « الرخام » الحجر الجيري المتبلور الذي يمكن ان يصبح سطحه ملساً وناعماً جداً .

(ب) وتعني لفظة «مقلع» أي منجم حفر لاقتلاع الحجارة منه وايضاً البلاط وحجارة الصوان «غرائب» والصخور النارية وحجارة الصوان الشفاف الثباور «كوارتز» والرخام والصوان العادي وحجارة الطباشير والحصى والرمل والطين الخزفي «اترابه» ولكنها لا تشمل اقتلاع الحجارة لحرقها كسله من الغابات المحفوظة البيئة في قانون الغابات لسنة ١٩٢٧

(ج) ونفـيـد عبارة « غابات الحكومة » اراضي الحراج التي تحت حماية ومراقبة ادارة الحكومة حسب المعني المقصود في قانون الغابات والحراج لسنة ١٩٢٧ او اي قانون يبدل منه .

(د) وتشمل لفظة «الحجارة» جميع أنواع الحجارة الكلسية والرملية والبركانية «نوع من الرخام الاسود» ولكنها لا تشمل حجارة الصوان الشفاف المتبلور (كوارتز) والرخام والصخور النارية .

١٩ - (١) يجوز لرئيس الحكومة رغمًا عن نصوص هذا القانون منح أي شخص المبالغ لائق رخصة بفتح مقلع حسب النموذج المبين بالجدول الأول وذلك بعد دفعه الرسوم المعنية في الجدول الثاني لهذا القانون .

(٢) لا يجوز لأي شخص أن يفتح أو يستثمر مقلعاً ما سواه كان في أرضه أو في أرض الغير إلا بعد حصوله على رخصة بموجب هذا القانون على أنه يجوز له بدون رخصة أن يفتح مقلعاً في أرضه لاستخراج الحجارة أو الحمى أو الرمل أو الطين الخرفي — لاستعماله الخاص وليس لأجل بيعها .

(٤) لرئيس الحكومة ان يمنح اهالي قرية مارخصة عناية لاستخراج الحجارة والحصى والرمل او الطين الخزفي من اراضي القرية العمومية لاستعمالهم الخاص وليس للبيم .

حق الماء ١٠٠ - ان نصوص الفصل الرابع بشأن عقود إيجارات سطح الأرض ونصوص الفصل السادس بشأن حقوق المياه تسري على حاملي رخص المقالع كما لو كانوا حاملي رخص التعدين .

العقوبات ١٠١ - (١) كل من فتح مقاعاً واستثمره بلا رخصة بموجب هذا القانون أو عجز عن العمل بالانظمة الموضوعية بموجبها يجازى بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز (٥٠) ليرة فلسطينية أو بكليتي العقوبتين .

(٢) كل مرخص له يتبايع بانه لم يقيم باي شرط خاص او عام من شروط الرخصة الممنوحة له ثم عجز عن القيام بذلك الشرط يجوز ان يفرض عليه غرامة لانتهازه ٥٠ ليرة فلسطينية .

الفاء ١٠٢ - الفيت القوانين والانظمة العمانية بشأن المبالغ على ان كل رخصة اعطيت قبل  
القوانين العمل بهذا القانون بموجب تلك القوانين او الانظمة تعتبر بانها منحت بموجب  
المائة هذا القانون .

٦ - ٦ - ٩٢٨

قاضي القضاة وناظر العدلية - رئيس النظار

|              |              |                |              |
|--------------|--------------|----------------|--------------|
| مدير المعارف | محافظ الآثار | السكرتير العام | مدير الخزينة |
| اديب         | رضا توفيق    | عارف العارف    | ابراهيم      |

✽ الجدول الاول ✽

## رخصة مقالع

بموجب قانون التعديين لسنة ١٩٢٦

— غير قابلة التحويل —

رخص لـ ( الاسم الكامل ) من ( العنوان الكامل )  
 بموجب نصوص القانون المؤرخ عنه اعلاه وأية الظلمة صدرت بموجبه بأن يفتح مقلعاً في المنطقة

کتابخانه



المدينة في ظهر هذه الرخصة لاستخراج المواد المنوه عنها وذلك لمدة سنة واحدة من تاريخه وللمدد التي تجدد لها هذه الرخصة بعد دفعه رسم سنوي قدره ل ف مل على ان يعمل بمقتضى نصوص القانون المذكور اعلاه او الانظمة الموضوعة بموجبه وبموجب الشروط المبينة في ظهر هذه الرخصة .

| تجديداً في          | سنة        | ١٩  | رئيس الحكومة    |
|---------------------|------------|-----|-----------------|
| جددت لمدة سنة واحدة | تجديداً في | سنة | ١٩ رئيس الحكومة |
| جددت لمدة سنة واحدة | تجديداً في | سنة | ١٩ رئيس الحكومة |
| جددت لمدة سنة واحدة | تجديداً في | سنة | ١٩ رئيس الحكومة |
| جددت لمدة سنة واحدة | تجديداً في | سنة | ١٩ رئيس الحكومة |

رخصة مقلع

( ظهر الرخصة )

توقيع حامل الرخصة  
عنوان حامل الرخصة  
المنطقة التي اعطيت الرخصة بها  
المواد المرخص باستخراجها بموجب الرخصة  
شروط خصوصية

مشروع

- قانون بيع المسكرات -

عملاً بالمادة ( ٣١ ) من القانون الاساسي لشرق الاردن بذاع اذناه مشروع قانون لبيع المسكرات الذي سيقبل الحكومة في ابرامه بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

## قانون بيع المسكرات

المادة

- ١ - يسي هذا القانون قانون بيع المسكرات لسنة ١٩٢٨ ويكمل به اعتباراً من اول شهر نيسان ١٩٢٨
- ٢ - تشمل عبارة « قائد المنطقة » مدير الشرطة في عمان وقائد المنطقة .  
نفيد كلمة « مسكرات » الكحول الخمر والجمعة « البيرة » والعرق والكونياك واي مشروب كحول او خمر آخر سواء اكان مزوجاً بسائل آخر أم لم يكن مزوجاً .  
تشمل عبارة ( البيع بالجملة ) اي كمية يراد بيعها وهي لا تقل عن ٩ ليترات او دزينة ( اثني عشر فارورة ) من عيار ( ثر ) .
- ٣ - ( ١ ) لا يحق لشخص ما ان يبيع او يحفظ لديه مسكرات للاستهلاك داخل المحل او خارجه مالم يحمل بذلك رخصة صادرة بمقتضى احكام هذا القانون . ومن يخالف احكام هذه المادة يعرض نفسه لغرامة لا تزيد على عشرين ليرة فلسطينية او حبس لا يتجاوز مدته ثلاثة اشهر او لكلا العقوبتين .  
( ٢ ) الرخص نوات :
- ( أ ) رخصة تقول بيع المسكرات لاستهلاكها داخل المحل او خارجه .  
( ب ) رخصة تقول بيع المسكرات لاستهلاكها خارج المحل فقط .
- ٤ - ( ١ ) يجوز للمجلس التنفيذي ان يحدد بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية عدد الرخص التي يجوز اعطاؤها لاي محل كان لبيع المسكرات .  
( ٢ ) لا تعطى رخصة لاي محل يستعمل كسكنى او للسكنى او للتخيل او يراد استعماله لاذكر ( ٣ ) الرخص خصوصية وغير قابلة للتحويل و يحمل بها من اجل المحلات المذكورة فيها فقط .  
تنتهي كل رخصة في ٣١ آذار الا انها تجدد من قبل المتصرف او قائم المقام او مدير الناحية بالاتفاق مع مدير الجمارك وقائد المنطقة .  
( ٤ ) على حامل الرخصة ان يملأها في جميع الاوقات في موقع ظاهر من محله واذا قصر

هكذا جنة الجمل



المرخص له في العمل بموجب هذه التفهيرة يعرض نفسه بعد الادانة لغرامة لاتزيد على خمس ليرات فلسطينية .

(٥) يصرح لورثة الشخص المرخص له بالتوفي ان يتعاطوا العمل في المحل المرخص له مدة شهر واحد من تاريخ الوفاة على ان يقدموا طلباً خلال المدة المذكورة لاعطائهم رخصة باستماتهم او باسم مشتري العمل ويكون اعطاء مثل هذه الرخصة منوطاً برأي المتصرف او قائم المقام او مدير الناحية بالاتفاق مع مدير الجمارك وقائد المنطقة .

٥ - (١) يقدم طلب الحصول على الرخصة الى المتصرف او قائم المقام في المنطقة او مدير الناحية التي ينوي الطالب تعاطي العمل فيها ويجوز للمتصرف او قائم المقام او مدير الناحية اما ان يجيب الطلب او يرفضه حسبما يراهي له على ان تراعى احكام المقتريين (١) و (٢) من المادة الرابعة من هذا القانون .

(٢) على من أجب طلبه بالحصول على الرخصة ان يدفع الرسم المستحق لمحاسن المقاطعة قبل اصدارها وعدد كل مرة يريد تجديددها وفقاً للقائمة المدرجة في الجدول المرفق بهذا القانون .

٦ - ان طلب الحصول على رخصة بيع المسكرات لاستهلاكها في محل لم يرخص لصاحبه سابقاً يجب ان يعلق علانية في دار الحكومة وبقي معلقاً على هذه الصورة مدة اربعة عشر يوماً . يجوز لاي شخصين ساكنين بجوار المحل المراد ترخيصه ان يعترضاً على هذا الترخيص في غضون المدة المذكورة بتقديم عريضة للمتصرف او قائم المقام او مدير الناحية يبينان فيها اسباب الاعتراض ويرسل صورة عنها الى طالب الرخصة وعلى المتصرف او قائم المقام او مدير الناحية ان ينظر في تضمينه العريضة المذكورة قبل الموافقة على اعطاء الرخصة المعترض عليها وفقاً لاحكام هذه المادة الا انه لا يطلب اليه سماح اقوال الفريقين المعترضين او الفريق المستدعي طالب الرخصة بشأن الاعتراض المذكور .

٧ - يجوز لقائد الجيش العربي بموافقة رئيس النظار ان يضع أنظمة بشأن الساعات التي يمكن في غضونهما فتح المحلات المرخص بيع المسكرات فيها على ان :

- (أ) لا يصرح ببيع المسكرات لاستهلاكها خارج المحل بين الساعة ٩ مساءً و ٨ صباحاً  
(ب) لا يصرح ببيع المسكرات لاستهلاكها في المحل بين الساعة ٢ مساءً و ١٢ صباحاً .

بشرط ان لا يشمل هذا بيع المسكرات في الفنادق للاشخاص النازلين فيها .  
٨ - (١) بالرغم مما جاء في المادة السابقة فانه يجوز للمتصرف او قائم المقام او مدير الناحية بالاتفاق مع قائد المنطقة ان :

(أ) يسمح بتديد وقت فتح المحلات لبيع المسكرات الى ما بعد الساعات المعينة في الانظمة المبحوث عنها على ان يقتصر السماح في المحل واليوم المذكورين في متن التصريح وان لا يسمح ببيع المسكرات في اية حالة كانت بغير الباعة (١٢) نصف الليل « سواء كانت لاستهلاكها في المحل ام في خارجه .

(ب) يصرح ببيع المسكرات لاستهلاكها في المحل باي بناء كان او خصى او خيمة او اي مكان آخر خلال ميده لا تتجاوز يوماً واحداً على ان يكون هذا البيع عرضة لشروط يراها مناسبة .

(٢) يدفع الاشخاص المرخص لهم بموجب هذه المادة الى محاسب المركز الرسوم المعينة في الجدول المرفق بهذا القانون .

٩ - (١) كل حامل رخصة او تصريح ببيع المسكرات :

- (أ) بيع المسكرات في الباعات التي منع البيع فيها .  
(ب) يبيع او يسمح ببيع المسكرات لاستهلاكها في غير المحلات المرخص بها .  
(ج) يسمح باستهلاك المسكرات في محلات رخص لها ذلك خلال الباعات المنوع فيها البيع .  
(د) يبيع او يسمح ببيع المسكرات الى شخص يحمل « بئران » .  
(هـ) يسمح لاي فرد من افراد الجيش العربي اثناء قيامه بالوظيفة ان يبيع في المحل المرخص فيه ببيع المسكرات الا اذا كان قائده وتعلم بوظيفته .  
(و) يقدم المسكرات لاي فرد من افراد الجيش العربي اثناء وظيفته الا اذا كانت ذلك بتصريح من محافظه .

(ز) يسمح بالمقامرة في المحل المرخص فيه ببيع المسكرات .

يعاقب بغرامة لاتزيد على عشر ليرات فلسطينية وجبب لا تتجاوز مدته شهراً واحداً وفي حالة تكرار الجريمة يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ليرة فلسطينية او حبس لا تتجاوز مدته



## المادة

لثلاثة اشهر .

- ١٠ - يجوز للمتصرف او القائم مقام او مديرا الناحية ان يأمر بموجب اعلان يمنع به بيع المسكرات في اي محل مرخص فيه بيعها ضمن فوائده مدة يوم كامل او جزء من يوم يعين في الامر .
- ١١ - (١) يجوز للمتصرف او قائم المقام او مدير الناحية ان يصدر امراً باقفال اي محل مرخص فيه بيع المسكرات في الاحوال التالية :

( أ ) اذا أدين الشخص المرخص له ببيع المسكرات بجرمة نصت عليها المادة التاسعة من

هذا القانون او .

( ب ) اذا كان هنالك بينة على ان حصل المرخص له بدار بصورة خطيرة على الامن العام .

وقد يكون الامر باقفال المحل لمدة محددة او غير محددة ويجوز الفاءه في كلتي

الحالتين من قبل المتصرف او قائم المقام او مدير الناحية اذا استحسن ذلك .

١٢ - ان الامر باقفال المحل يجوز قائداً للمنطقة ان يدخل اليه وينقل المسكرات الموجودة فيه او يحتجزها

وان يتخذ اجراءات اخرى اذا اقتضت الحال تأميناً لانفاذ ما جاء في الامر المذكور . واذا بيعت

المسكرات في المحل المنفل خلال انفاذ الامر بالاقفال يعرض الشخص المسؤول انرامة لا

تزيد على عشرين ليرة فلسطينية وحسب لانتجاوز مدته ثلاثة اشهر او لكتفي العقوبة

١٣ - ان بيع المسكرات بالناداة ممنوع وكل من يبيعها يعاقب بغرامة لا تزيد على خمس ليرات

فلسطينية وحسب لانتجاوز مدته خمسة عشر يوماً .

## الجدول

١ - رخصة بيع المسكرات لاستهلاكها داخل المحل او خارجه .

مل ل ف  
( أ ) في عمان ٢٥ ٠٠٠

( ب ) في غير عمان ٨ ٠٠٠

٢ - رخصة بيع المسكرات لاستهلاكها خارج المحل فقط .

مل ل ف  
( أ ) في عمان ٣ ٠٠٠

( ب ) في غير عمان ٢ ٠٠٠

## مل ل ف

٣ - عن كل تصريح بتمديد ساعات البيع

بموجب الفقرة ( أ ) من الجزء الاول

من المادة الثامنة ٥٠٠

٤ - عن كل تصريح يعطى في بعض

الاحيان بموجب الفقرة ( ب ) من

الجزء الاول من المادة الثامنة

## « الجدول الثاني »

- الرسوم -

أ مقالع الحجارة الكلسية والجيرية والرملية والبلاط والحجارة البركانية السوداء .

( ١ ) ٥ ليرات فلسطينية سنوياً عن كل دونم او جزء من دونم اذا كان المقلع واقعاً

داخل مناطق بلديات عان والسلط واريد والكرك .

( ٢ ) ٣ ليرات فلسطينية سنوياً عن كل دونم او جزء من دونم اذا كان المقلع واقعاً

داخل مناطق البلديات الاخرى او داخل محيط ٣ كيلومتر من دائرة البلدية .

( ٣ ) ليرة فلسطينية وخمسة مل سنوياً عن كل دونم او جزء من دونم اذا كان المقلع

واقعاً في اية جهة اخرى .

## ب مقالع الرخام

يستوفي رسم سنوي حسب الفئة المذكورة اعلاه ورسم آخر قدره ٣٠ ملا

عن كل متر مكعب من الرخام الذي يقتل من المقالع سواء استعمل او بيع .

ج مقالع حجارة الصوان ( غرايت ) والصوان الشفاف التبلور ( كوارتز ) والصخور

النارية خلاف الحجر البركاني .

يستوفي رسم حسب الفئة المذكورة اعلاه ورسم آخر قدره عشرون ملا عن كل

متر مكعب من الحجارة المقتلعة من المقالع سواء استعملت او بيعت .

د الرمل والحصى والطين الجزي .

رسم ليرة فلسطينية واحدة سنوياً عن كل دونم من الارض او جزء من الدونم .

فاذا استخراج الرمل او الحصى من شاطئ البحر يستوفي رسم ليرة فلسطينية واحدة

عن كل ١٠٠ متر من الشاطئ او جزء منها .



## بلاغات رسمية

« صادرة عن رئاسة النظار الفخيمة »

### « قانون تحرير الاراضي »

لما كانت المادة الرابعة عشرة من قانون تحرير الاراضي وتبويبها تنص على ان جلسة تحرير الاراضي تستعمل المتر كواحد قياسي وتعتبر الدونم الواحد الف متر مربع وبما ان الدوام على استعمال المقاييس الحاضرة اي اعتبار الدونم ( ١٦٠٠ ذراع مربع = ٩١٩٣ متر مربعاً ) بدعو في المستقبل لحصول الالتباس والتشويش ويؤدي فضلاً عن ذلك لصعوبة اجراء الحسابات فقد قرر المجلس التنفيذي في البند الثالث من جلسته ( ١٥١ ) المتقدمة بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٨ اتمت تجميع الترتيب الجديد الذي نصت عليه المادة المشار اليها لكافة معاملات التسجيل واعتبار الدونم بعد الآن الف متر مربع ( اي ما يكون مجموع مساحته الف متر ) في المعاملات الجديدة وتحويل المساحات في كل تعامله ثقل من قيد لاخر على هذا الوجه .

١٩٢٨ ٤٦ ٤٤

### « المخابرات المالية »

ارجوات تحصر المخابرات المالية بعد الآن في الامور الرسمية حوكم على مصلحة الخزينة .

١٠ - حزيران سنة ١٩٢٨

### « الادباق النقدية »

باتصل بالجريدة الحكومية انوف يكرين الصيرفين ، يجولون في الدرع ودين المريان ، ويبتاعون من الاهلين الليرة المصرية الورق بثمانين قرشاً فقط مؤتمنين ان قيمة الورق المصري قد هبطت بالنظر لضعف مذهب موقع الدينار الذي

تخسر الملا من الوقوع في شراكه ولا يملكون الا ان يبيعوا ليرة الفنتا لا يبيعون سوى بئرا زعموا الفلاحين وتعلمهم ان البنك العمالي مستعد لان يصرف الليرة المصرية ( ١٥٠ ) لامل فلسطيني ( اي يشرع في دفعه ) وقدرت ان يصرف المصير في ( اي يكون ذلك ) بل ولا يملكه الجميع .

١٠ - حزيران سنة ١٩٢٨

### « الجريدة الرسمية »

قد اودع امر توزيع الجريدة الرسمية وحفظها وفيد الاثبات كانت فيها الى ( مراقب للوزم ) التابعة لنظارة المالية ، غير ان شومان ادارتها وتبويبها مستوفى كما كانت سابقاً تابعة لرئيس كتاب رئاسة النظار .

ارجو الي المتصرفين ، وقائي المقام ان يرسلوا وصولات استلامها بعد الآن الى مراقب الوزم في ١١ حزيران سنة ١٩٢٨ .

### « الجواد »

يسر الحكومة ان تعلن ان جميع بلاد الإمارة الجليلة قد اصبحت خالية من الجراد بما بذل الموظفون والاهلون من همة مشكورة في مكافحته حرصاً على مصلحة البلاد .

٢٠ - حزيران سنة ١٩٢٧

### « موظفو دائرة المساحة »

صدرت الارادة المطاعة ببلاغ رقم س - ٨ - ١١ - ١٤٦ - تاريخ ٦ - ٦ - ٢٨ بالموافقة على تعيين السيد ( هيكس ) مدير بالمساحين بالديار المصرية على ان يتقاضى اكله وسراويله ايجوركم طيلة تملكه وابجوا اعلامي تاريخه بالشرة المرسى اليه .

١٣٤ - ٦ - ٢٥

### « ترخيص نشاطي مهنة الطبابة »

ورخصت مصلحة الصحة العامة كل من الاطباء الآتية اسماؤهم لتعمل في مهنتهم في اماره شرق الاردن .

| الاسم            | المهنة | محل الإقامة  | ملحوظات                        |
|------------------|--------|--------------|--------------------------------|
| منير افرايم وجيد | طبيب   | السلط        | وكيل طبيب الارشالية الانكليزية |
| جوزيف ريجت       | -      | قرية ردة برغ | طبيب شركة كبرياء فلسطين        |
| زكي ابوالسعود    | -      | الطابنة      | الحكومة                        |

### « قانون الجواهر »

أشيد المادة الحادية عشرة من قانون الجواهر الموضح في ١٨ مارت سنة ١٩٢٧ بالفصوص



الملاحظ فيها من حيث تعيين المرجع الذي يقوم بمعاملات أوليات الحجز كالإندثار وخلافه :  
تقوم البلديات أو مجالس القرى بمعاملات أوليات الحجز كالإندثار وخلافه كما هي الحالة  
بمعاملات الإندثار الأولية المذكورة في المادة التاسعة من قانون تحصيل الأموال الأميرية .  
عندما يعاقب الإعلان مدة عشرة أيام كما هو معين في المادة المذكورة ولم يدفع المكفون ما عليهم  
تقدم البلديات أو مجالس القرى جداول بأسماء غير الدافعين إلى الجباة الذين يباشرون بالاجراءات  
المتتالية وفقاً لأحكام القانون المشار إليه ١٢ حزيران سنة ١٩٢٨

( شؤون البلديات )

أشير إلي تعميمي رقم « ٦١ » تاريخ ٢٠ - ٥ - ١٩٢٨

أرجو اعتبار ذلك التعميم ملفياً وإتباع التعليمات الآتية

- ١ - مهندس البلديات مسئول عن إدارة الأشغال العمومية والفنية المختصة بالدوائر البلدية وثبيتها  
ضمن برامج معينة وكل ما يقع ذلك من الأمور .
  - ٢ - للدوائر البلدية أن تنفق على الأشغال العمومية مالا تزيد قيمته عن عشرة جنيئات بدوئ  
الحصول على موافقة المهندس . ولكن الأشغال التي تزيد تكلفتها عن هذه القيمة لا يجوز  
اجراؤها بدون موافقة المهندس عليها وعلى الشروط الفنية المتعلقة بها . ولهذا الغاية يزور  
المهندس المقاطعات كلما اقتضت الظروف وفي زيارته تلك تبرز إليه مستندات الصرف  
ليدققها ويشهد بصحتها .
  - ٣ - كل موظف يعمل في الأشغال العمومية الفنية في بلدية العاصمة مربوط بمهندس البلديات
  - ٤ - الموظفون الذين يستخدمون برواتب شهرية في الأشغال العامة للبلديات يمينون من قبل  
المجالس البلدية بعد اخذ موافقة المهندس . وأما العمال والموظفون الذين يستخدمون بأجور  
يومية فاستخدامهم في العاصمة فقط عائد لمهندس البلديات على أن يعطى المعلومات اللازمة  
لرئيس البلدية عند استخدامهم أو الاستغناء عنهم .
  - ٥ - في الاعلانات التي تديرها الدوائر البلدية كافة بشأن مناقصات أو مزادات على اشغال عامة  
متعلقة بالدوائر المذكورة يجب أن يصرح بلزوم مراجعة مهندس البلديات في شأن ( علاوة  
على المجالس البلدية ) للإستيضاح عن الشرائط الفنية والإطلاع على المخططات وغيرها .
- في ١٤ حزيران سنة ١٩٢٨

« قرار امهال »

صادر من محكمة بداية عمان الجنائية

لما لم يقبض على عواد بن خزنة وسلامه المهادي وسلامه بن علي الطريم وهو يشل من عرب  
بني عطية المتهمون بالسلب والنهب فقد منحوا من جانب رئاسة محكمة عمان مجدداً عشرة ايام  
اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلموا انفسهم الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضروا خلال هذه  
المدة فيعدوا غير مطيعي القانون ويسقطوا من الحقوق المدنية وتقام عليهم الدعوى ولا يكون لهم  
حق بالادعاء وتحجز اموالهم . على ان مأموري الضابطة المدنية كافة مجبورون على القبض عليهم  
وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من  
قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

« قرار امهال »

( صادر من محكمة بداية عمان الجنائية )

لما لم يقبض على عطية الطور من العمران من عربان العقبة المتهم بقصد القتل والسلب  
فقد منح من جانب رئاسة محكمة عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه  
الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من  
الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري  
الضابطة المدنية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز  
وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

١٩٢٨ - ٦ - ٤

« قرار امهال »

( صادر من محكمة جنائية اربد )

لما لم يقبض على سليم بن مصطفى الخطيب الياس ومحمود الحمد الخطيب . ويوسف الحداد  
الخطيب . وسعيد الحداد الخطيب . ونائيف الحداد الخطيب . ويونس الحداد الخطيب .  
ومطلق المهنود الخطيب . وحسين الدياب الخطيب . ومحمد احمد الحاج ياسين الخطيب . وجامد



ابن محمد الخطيب : ومحمد بن حامد الخطيب : وابراهيم بن حامد الخطيب : وباسين الحمد الخطيب : وذيب بن مصطفى الخطيب الياس من اهالي حواره المتهمين بالمحرم ليلًا واطلاق رصاص بقصد القتل فقد منحوا من جانب رئاسة محكمة اربد مبدأ عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليبدأوا انفسهم الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضروا الى المحكمة خلال هذه المدة فامدوا غير مطيعي القانون ويستطاعوا من الحقوق المدنية واقام عليهم الدعوى ولا يكون لهم حق بالادعاء والتخفيف او التظلم على ان مأموري القضاة المدنية كانتهم مجبورون على القبض عليهم وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة المحجز وتنظيم هذا القرار صلاحياتاً بالادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن مختبلاً الاصول

#### اعلان

قرر المجلس الاداري في الساطع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٢٨ تعيين مدة لزيادة رسوم ورق الساق في الساطع يتبدى من ٢٨ الجاري وتنتهي في ١٦ حزيران ١٩٢٨

في ٢٨ مايس ١٩٢٨

« اعلان صادر من دائرة الاجراء في عمان »

لقد تقرر تعديل مدة المزايدة في بيع الغازات الواقعة على طريق محطة عمان الجديدة في ارض قبة افندي شمالاً بجبل غرباً ارض اسدق جنوباً ارض عمان جاولين مع الارض السليج المضاف اليها التي هي عبارة عن تنجالة وارصة وتالين قراعا المحبوزة تأخذاً لما يطلب الى علي المدي من مالكيها بحسن الحال ببيع زواله وتقدره ثلاثون جنيهاً مائة خمسة عشر يوماً آخر اعتباراً من تاريخ اذاعة هذا الاعلان بالجريدة الرسمية بالنظر للنهين الواقع بالشن الموضوع فمن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء والدلال خلال المدة المذكورة مستخدماً التأمينات القانونية على الأصول

#### اعلان

في ٢٥ من الشهر الاول سنة ١٩٢٨ وضعت هذه النافذة بالزاد العالي بمساحة خمسة اراض للخطيب في عمان وكمالي القروية عشر وربع جيرة اليدوية المثلج الذين في عمان في عمان

وعشرون ليلة الفرنسية المتحققة في ذمة صاحب الخمسة عخصن المذكورة المتوفي الزميج بن سليمان ابو جنيب من عرب بني صنجر الى الجنيب بك ابو ضوان ابن متيا افندي من اهالي القدس بموجب سند فراغ وفاقي مؤرخ في كثر من اول سنة ١٩٢٩ و بتاريخ نيسان سنة ١٩٢٦ و رقم ١٧٥ قرر مجلس ادارة عمان اجراء احالة الخصص المذكورة على الطالب الاخير لقاء مبلغ الف وخمسين جنيهاً مصرياً وتبين مدة حصة وعشرون يوماً للزيادة الاخيرة اعتباراً من درج هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على ان تقبل الضمائم بالمائة خمسة وتجري في نهاية المدة المذكورة الاحالة القطعية على الطالب الاخير و بتاريخ ١٥ مارت سنة ١٩٢٦ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية في عددها ١٢٧ ومضت المدة المهيئة بتاريخ ١٥ مايس سنة ١٩٢٦ وفي القامو بيع المذكور قرر مجلس الادارة تحت رقم ٢٧١ تحديد المدة خمسة عشر يوماً آخر وتبلغ ذلك الى الورثة ليقيموا بتسديد الدين بمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغهم للاخطار وقد جرى تبليغ ذلك الى احد الورثة جراد ابو جنيب بتاريخ ٢٠-٧-١٩٢٦ ومضت المدة ولم يردوا ما عليهم من الدين و بتاريخ ٢٨-٩-١٩٢٦ امر مدير تسجيل الاراضي بتوقيف الماملة لعدم امكان اجراء الفراغ طالباً الوكيل القانوني والموكل المديون قد تمولها ولوجوب مراجعة الدائن المحكمة لاستعصال حكمه باجراء الفراغ وبناء على صدور المادة المخصوصة المضاهية الى المادة العاشرة من قانون التأمين التي تجيز اجراء معالجة الفراغ بتفصيلها الفراغ بالرفق من قبل دائرة التسجيل وبناء على امر مدير تسجيل الاراضي المؤرخ في ٢٩-٤-١٩٢٨ القاضي باتمام معاملة المزايدة الجارية من الدرجة التي حصلت اليها تعلق هذه المعاملة في المحكمة لخصص المار ذكرها والتي جرت اجالها الا ان كان ذكر انفا وضعت بالارادة المالية بمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية على ان تقبل المزايدة بطول المدة المذكورة وفقاً للاصول الموضوعه وعند انتهاء الماملة المذكورة تجري الامتالة القطعية على الطالب الاخير وعلى من له رغبة في ذلك ان يراجع دائرة التسجيل في عمان في ١٦ حزيران سنة ١٩٢٨

اعلان

مطروح بالزاد العالي ثمانية وعشرون حصة من التي وثلاثون حصة من كامل الدار والبورصة والد كاتين الواقعتين بفلس مدينة عمان المقيدتين بتدفق اتمليك تحت رقم ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ سنة ١٩٢٤ ملك الشاذل سعد ومطوي وموسى اولاد الحاج يوسف قول ووالدهم اقبال بنت زكريا وان الدار المذكورة ملك احمد حاويش بن محمد ابراهيم افندي بحراً وجولاً طريق والبورصة

تمت اذاعة الاصل



بجدها شرقاً وكان الحاج يوسف المشتري : شمالاً محمد درويش ومحمد مكي ، غرباً ملك البائعين ، جنوباً طريق والدكة الاولى بجدها شرقاً طريق : شمالاً دكانة صاحب سند : غرباً دار احمد جاويش جنوباً دكان اولاد احمد جاويش والدكة الثانية بجدها شرقاً طريق : شمالاً ابراهيم افندي ، غرباً اولاد احمد جاويش جنوباً صاحب ملك والمجوزين تأميناً للدين الذي استلقوه من الحاج سعود افندي بن المرحوم الحاج محمد النابلسي من اهالي السلط فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع مأمور تسجيل عمان او دلال البلدية خلال خمسة واربعين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان الاول في الجريدة الرسمية مع العلم بان ثمن قائمة المزايدة والطوائع عائدة على المشتري وباقي المصاريف تؤدى من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل من المدينون وعليه صار اعلان الكيفية ١٤ حزيران سنة ١٩٢٨ مأمور تسجيل المراكز

اعلان صادر من دائرة الاجراء في عمان

بما ان الثلاثة اسهم من الاربعين سهماً حصة فلاح الذيب الحسامي من عشيرة الفقهاء من قطعة الارض المقيدة على اسم والده المتوفي التي هي عبارة عن ثمانية قراريط من اربعة وعشرين قيراطاً المسماة بالجامعة المحدودة شرقاً مسيل ماء وادي السير غرباً ارض موسى وفنش السكرانة شمالاً حبله فاصله ارض حاج ابو شريفه جنوباً خراب المحجوزة تأميناً لدين سعيد الياس من وادي السير الذي هو عبارة عن اربعماية واربعين مجيداً تركياً والرسوم الملحق بينهما في الجريدة الرسمية بالسداد ١٩١١ تاريخ ١٠ - ٢٨ لم تتوفر فيها القيمة الحقيقية وكانت القيمة الموضوعه ثمنها لا تتجاوز من الثمن بمحق المدينون لهذا فقد تقرر تمديد مدة المزايدة خمسة عشر يوماً اخرى اعتباراً من اذاعة هذا الاعلان بالجريدة الرسمية فمن يرغب بالشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء ودلال البلدية خلال المدة المذكورة مستصحباً التأمينات القانونية على الاصول

في ٦ حزيران سنة ١٩٢٨

( اعلان صادر من دائرة الاجراء في عمان )

لقد وضع بالمزاد العلني للبيع حصة السيد يوسف عصفور رئيس بلدية العاصمة من العرصة الواقعة ضمن قصبة عمان المحدودة شرقاً ملك ابو بكر حاج داود وشمالاً ملك اجتماعيل السوداني غرباً طريق جنوباً ملك علي البطيخي واخوانه والتي تغيرت هذه الحدود اليوم اذ أصبحت بجدها شرقاً طريق خاص وملك السوداني غرباً ملك البطيخي والشارع العام وشمالاً طريق وجنوباً سبلج عصفور وقد انشيت عليها اركب من غرفتين ومساحة سماوية والسواء من حجر وبنون والتي قدرت هذه العرصة بما فيه من البناء في ثلاثماية جنيه فلسطيني اثناء معاملة وضع اليد الجارية

المحجوزة تأميناً لطلب تزويجها لكها السيد يوسف الموما اليه الى حوات السعوي فمن يرغب بالشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء ودلال البلدية خلال شهر كامل اعتباراً من اذاعة هذا الاعلان بالجريدة الرسمية مستصحباً التأمينات القانونية على الاصول ١٤ حزيران سنة ١٩٢٨

« تقارير مصلحة الصحة العامة »

عن الامراض الوبائية في شرق الاردن عن الاسبوع المنتهي

في ٢٦ - ٥ - ١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس  
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الزاجعة تاريخ التبليغ  
لاشيء ( مدير الصحة )

( تقارير مصلحة الصحة العامة )

عن الامراض الوبائية في اماره شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي

في ٢ - ٦ - ١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس  
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الزاجعة تاريخ التبليغ  
لاشيء ( مدير الصحة )

( تقارير مصلحة الصحة العامة )

عن الامراض الوبائية في اماره شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي

في ٩ - ٦ - ١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس  
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الزاجعة تاريخ التبليغ  
لاشيء ( مدير الصحة )